الحكم الاسرائيلي في الطبيعة الجغرافية والتكوين البشري والوضع القانوني في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وينسحب ذلك على السيادة وعلى القدس واقامة المستوطنات وتوسيعها، بل ويطالب باعتبارها حقائق ثابتة لا يجوز تجاوزها أو حتى البحث فيها. وهذه بعض الامثلة على ذلك:

(أ) ضم القدس الشرقية: في الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق، مناحيم بيغن، في الكنيست الاسرائيلي، أثر عودته من قمة كامب ديفيد مع الرئيس المصري السادات والاميركي جيمي كارتر، أشار بيغن الى موضوع القدس المحتلة، فأكد الى انه أبلغ الى الطرفين القانون الذي أصدره الكنيست الاسرائيلي، بتاريخ ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وكذلك الامر الذي أصدرته الحكومة الاسرائيلية في تموز (يوليو) ١٩٦٧، اللذان يعتبران القدس مدينة موحّدة وغير قابلة للتقسيم، وعاصمة لاسرائيل[١٢].

(ب) المستوطنات: ترى اسرائيل في المستوطنات المقامة في الارض المحتلة حقيقة لا يجوز أن تناقش، بل أكثر من ذلك، فبينما كان بيغن وشامير يصرّان على زيادة المستوطنات وتوسيعها ومدّها بالطاقة البشرية، يطالب رابين، الآن، بتدعيم الاستيطان الامني.

(ج) الاصرار على تفسير نصوص المعاهدات، ومن ضمنها اتفاقيتي كامب ديفيد كما يحلو لها، ولو خالفت بذلك نصوصاً صريحة جداً.

٢ ـ يبقي النموذج الاسرائيلي للحكم الذاتي على الترتيبات الامنية الاسرائيلية للأمن الخارجي والداخلي، فيتعامل مع حدود ومناطق أمنية وأخرى عليها سيطرة عسكرية، وتقسم الترتيبات الامنية على النحو التالي:

أـ مناطق منزوعة السلاح: كل المناطق التي تشملها اتفاقية الحكم الذاتي منزوعة السلاح، خالية من القوات العسكرية ذات الطابع الهجومي، ولا تقام فيها مطارات كبيرة.

ب ـ مناطق أمنية تتواجد فيها قوات اسرائيلية محددة بغرض الدفاع الجوي والردع والقيام بمهام التصدي والدفاع الأوليين.

ج ـ المستوطنات: معروف ان الدور الامني للاستيطان يفوق كل وظائفه الاخرى، وتؤدي المستوطنات مهام محدّدة في الهجوم والدفاع والتحشيد والدفاع الاقليمي والانذار المبكر والاستطلاع، الخ.

د ـ نقاط المراقبة: تقام في غور الاردن وشاطىء قطاع غزة وعلى الحدود بين القطاع ومصر وفي مطار قلنديا.

هـ ـ حرس الحدود: تقوم دوريات مشتركة اسرائيلية وفلسطينية وأردنية ومصرية بالدوريات، وتمنح حق الملاحقة على جانبي الحدود.

٣ ـ أراضي الدولة: تتمسّك اسرائيل بأن يكون لها السيطرة على أراضي الدولة ومصادر المياه، وتحصل سلطات الحكم الذاتي على جزء من أراضي الدولة ويتسلم الجيش المناطق الامنية. وتوضع البقية الباقية تحت تصرف سلطة عليا مشتركة: مصرية ـ أردنية ـ اسرائيلية، وتعتبر أراضٍ متنازع عليه. وتشمل المناطق الامنية ما يلي:

أـ الاراضي التي سيرابط عليها الجيش الاسرائيلي بعد اعادة انتشار قواته.